المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الجمعة 20 أيار 2022

مقالات

"إسرائيل اليوم": الأزمة السياسية في كيان العدو قد تلغي زيارة "بايدن"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

على خلفية استقالة عضو الكنيست غيداء ريناوي الزعبي قدر مصدر سياسي تحدث لـ "إسرائيل اليوم" أمس (الخميس) أن زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن "لإسرائيل" قد تلغى في حال حل الكنيست.

وقال المسؤول السياسي: "صحيح أن الزيارة مقررة حاليا في نهاية يونيو ولكن هناك شك كبير في ما إذا كانت ستتم."

وتظهر التجارب السابقة أن الرؤساء الأمريكيين يمتنعون عن زيارة "الدولة" أثناء الحملات الانتخابية، حتى لا يتم تفسير الخطوة على أنها تدخل في السياسة الداخلية "لإسرائيل"، على الرغم من أن إدارة بايدن متعاطفة مع حكومة بينيت لابيد، إلا أنهم في واشنطن لا يرى يدون أن ينظر إليهم كمن يقفون إلى جانب طرف أو آخر من الخارطة السياسية عشية الانتخابات.

وفقًا للخطة الأصلية فإنه من المتوقع أن تستمر زيارة بايدن حوالي يومين، يلتقي خلالها رئيس الوزراء بينيت والرئيس هرتسوغ، وقد يلقي خطابًا للجمهور "الإسرائيلي."

عادة ما يجمع رؤساء الولايات المتحدة أيضًا بين زيارة متحف "ياد فاشيم" وزيارة الحائط الغربي، ومن المرجح أن يكون هذا هو الحال هذه المرة أيضًا إذا تمت زيارة الرئيس الأمريكي إلى "إسرائيل". بالإضافة إلى ذلك من المتوقع أن يزور بايدن رام الله ويجتمع مع رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن.

* * *

"هآرتس": الإدارة الامريكية لم تحدد بعد موعداً نهائياً للمفاوضات النووية مع إيران

التقى وزير جيش العدو "بيني غانتس" أمس الخميس في واشنطن مع وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستن"، حيث عمل الاثنان على تعزيز التعاون العملياتي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" ودول الخليج ضد الاعتداءات الإيرانية، وناقش الوزيران تعطل مفاوضات الاتفاق النووي مع إيران، وقالت مصادر مطلعة على تفاصيل اللقاء أنه تولد لديهم الانطباع أن الأمريكيين لن يشطبوا "الحرس الثوري" من قائمة المنظمات الإرهابية، فيما أكد وزير الدفاع "أوستن" أنه يقود عملية تعزيز التحالف الإقليمي شخصيا.

وعلى الرغم من التقدم الكبير في البرنامج النووي الإيراني، قال مسؤولون": إن إدارة بايدن لم تقرر بعد تحديد تاريخ نهائي للمفاوضات النووية"، وحذر مسؤولون "إسرائيليون" من أن تقدم إيران سوف يتطلب من الولايات المتحدة وشركائها في المحادثات النووية، أن يقودوا إلى إنهاء سريع للمفاوضات، لمنع طهران من تحقيق إنجاز كبير في هذه الأثناء في برنامجها النووي.

وعلى صعيد القضية الفلسطينية قال مسؤولون أمريكيون إنهم قلقون بشأن الوضع الأمني، ونددوا بالهجمات الأخيرة في "إسرائيل"، وذكروا موضوع جنازة شيرين أبو عاقلة، وضرورة اتخاذ تدابير لبناء الثقة مع السلطة الفلسطينية، فيما قال وزير الجيش": إن إسرائيل ستواصل العمل ضد منظمات المقاومة بشكل محدد، وهذا سيؤدي على المدى الطويل إلى مزيد من الاستقرار والسماح بمواصلة التحركات الدبلوماسية مع الفلسطينيين."

وقال الأمريكيون": إن أوكرانيا تمثل أولوية قصوى للولايات المتحدة"، وقام "غانتس" بعرض سياسة "إسرائيل" في هذا الشأن، مؤكدا أنها تسمح من ناحية بدعم أوكرانيا ومن ناحية أخرى الحفاظ على استقرار المنطقة.

* * *

"إسرائيل اليوم": خطأ غانتس

بقلم: يوسي بيلين

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

حذر وزير الأمن بيني غانتس هذا الاسبوع اعضاء كتلته من "دولة يهودية بين الخضيرة والجديرة". فهو يخشى على حد قوله من أن تكون نشأت في الجليل وفي النقب اغلبية غير يهودية. وتلا غانتس بلاغ واتس فيروسي تفتخر فيه واحدة ما بالسيطرة على اراض واسعة في الدولة وبسحب البساط من تحت اقدام اليهود. استنتاج غانتس هو زيادة الحوكمة ومساعدة الوسط العربي.

حلوله ايجابية، ولكن من الصعب أن نفهم ما هو الصلة بينها وبين تحذيره. وبالنسبة للتحذير نفسه – هو الاخر غير مفهوم. حتى لو كان صحيحا أن الملك عبد الله الاول اراد النقب، وحتى لو كان صحيحا ان هذا كان اقتراح اللورد برنادوت، ففي حينه ايضا في الاربعينيات المتأخرة واوائل الخمسينيات لم يكن هذا تهديدا حقيقيا، فما بالك اليوم. أحد لن يأخذ من اسرائيل النقب والجليل. المشكلة الحقيقية هي الخطر من اقلية يهودية تحكم بشكل مباشر وغير مباشر، اغلبية فلسطينية. هذا الوضع سيكون على نقيض من الحلم الصهيوني والقيم الديمقراطية الاساس التي تفتخر اسرائيل بها، وعن حق.

يحذر غانتس من أن اسرائيل ستدحر الى حدود قرار التقسيم للأمم المتحدة في 1947. لكن من يخشى ذلك عليه أن يفعل كل شيء، ولكن كل شيء، كي يصل الى حدود متفق عليها على اساس حدود 1967، مع تعديلات متبادلة، قبل أن نصبح اقلية غربي نهر الاردن.

شخصيا، اعتقد أن الطريق الافضل هو تحديد الحدود في إطار كونفدرالية بين دولتين، يمكنها أن تمنع الحاجة لان يخلى من بيوتهم الاسرائيليون الذين يوجدون شرقي الحدود، ولكني سأبارك كل ما يؤدي الى حدود بيننا.

دولة سيادية، تمنح مساوات لمواطنيها، لا يحق لها أن تستخدم مفاهيم تميز بها الجهد الصهيوني البطولي قبل اقامة الدولة، والعقود الاولى لإسرائيل بالنسبة لـ"تهويد الجليل" او تهويد مناطق اخرى في البلاد. في نظرة الى الوراء كان هذا خليط من التمييز وانعدام النجاعة.

زعيم صهيوني يريد أن يضمن اغلبية يهودية مستقرة في اسرائيل، إلى جانب ضمان المساواة الكاملة للأقلية العربية الكبيرة في داخلنا لا يمكنه ان يفعل هذا من خلال الحلول التي يقترحها وزير الأمن. يجب أن نفرق بين

مشكلة الحوكمة التي من الضروري معالجتها ومن الافضل مبكرا أكثر، وبين المسألة الديمغرافية التي ن تحل من خلال نقل مدني من هنا الى هناك في داخل السيادة الاسرائيلية.

كان ينبغي لغانتس ان يكون رأس الحربة في حكومته، كي يحذر من السياسة الصبيانية والخطيرة المتمثلة بالامتناع عن اللقاء مع القيادة الفلسطينية، والامتناع عن كل محاولة للتوصل معها الى اتفاق. دعوة الرئيس محمود عباس الى بيته في رأس العين كان فعلا هاما لكنه رمزي فقط.

بدلا من الصراع مع رئيس الوزراء على الحظوة والشكوى امامه على أنه الان لا يذكره كما ينبغي في خطاباته من الافضل لغانتس ان يحاول اقناع بينت التوقف عن سياسة السهم المرتد التي في الهرب من الحل السياسي ومن اللقاء مع الزعيم الفلسطيني الملتزم بالسلام.

* * *

"هآرتس": الجيش الإسرائيلي لن يفتح تحقيقًا شرطيًا حول مقتل الصحافية الفلسطينية في جنين

بقلم :عاموس هرئيل

في الجيش لا ينوون فتح تحقيق جنائي في شرطة التحقيق العسكرية حول ظروف موت الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، مراسلة قناة "الجزيرة" التي قتلت في الاسبوع الماضي في تبادل لإطلاق النار بين قوة من الجيش الاسرائيلي ومسلحين فلسطينيين.

موت أبو عاقلة تمت تغطيته بتوسع في وسائل الاعلام الاجنبية وأدى الى سلسلة ادانات شديدة للجيش الاسرائيلي وسياسة اسرائيل في المناطق. جهات اسرائيلية رفيعة، من بينها رئيس الحكومة ورئيس الاركان، عبرت عن الأسف على موتها. ايضا الادارة الامريكية وجهت انتقاد لإسرائيل وطلبت توضيحات عن موت المراسلة التي كانت تحمل الجنسية الامريكية. السلطة الفلسطينية اتهمت اسرائيل بقتل أبو عاقلة وقالت بأنه لم يكن لنيران الفلسطينيين أي علاقة بموتها. نتائج التحقيق الاولية في الجيش الاسرائيلي وجدت بأن هناك احتمالين، إما أن تكون اصيبت بنار اسرائيلية أو بنار فلسطينية، دون الحسم بين الاحتمالين.

أبو عاقلة قتلت قرب مخيم جنين للاجئين اثناء قيام وحدة خاصة هي وحدة "دوفدوفان" بعملية اعتقال لمطلوبين في المخيم. المسلحون الفلسطينيون أطلقوا النار على جنود هذه الوحدة وعلى قوات اخرى دخلت الى المخيم. التحقيق العسكري العملياتي الذي يترأسه العقيد مني ليبراتي، قائد لواء الكوماندو (الذي تخضع له

دوفدوفان) وجد أن ست حالات من نار الجيش الاسرائيلي أطلقت نحو مسلحين فلسطينيين كانوا قرب المراسلة ومراسلين آخرين.

في حالة أن الجيش يشك بأنه ربما تكون أبو عاقلة قد اصيبت بنار جندي من دوفدوفان، كان يوجد في سيارة عسكرية محصنة، عندما أطلق النار على مسلح قام بإطلاق النار عليه. الفلسطيني جاء من وراء سور في الوقت الذي كانت فيه السيارة العسكرية تبعد نحو 190 متر عن المراسلة. رفض السلطة الفلسطينية تسليم الرصاصة من اجل فحص بالستي مشترك عليها وتشريح الجثة، يصعب بلورة نتائج نهائية. في الجيش يقدرون بأنه حتى التحقيق النهائي لن يؤدي الى نتائج قاطعة في مسألة المسؤولية عن إطلاق النار. في نهاية الانتفاضة الثانية شرع افيحاي مندلبليت، الذي كان في حينه المدعي العام الرئيسي، بإجراء يقضي بأن معظم الحالات التي قتل فيها فلسطينيون في الضفة وهناك شك بأن الامر كان بسبب نار اسرائيلية، سيتم فتح تحقيق للشرطة العسكرية فيها. هذا خلافا للحالات التي قتل فيها مسلحون اثناء تبادل لإطلاق النار مع قوات الجيش الاسرائيلي، وخلافا للأحداث اثناء الحرب في قطاع غزة التي تقريبا لا تؤدي الى فتح تحقيق في الشرطة العسكرية.

في هذه المرة امتنعت المدعية العامة العسكرية، الجنرال يفعات تومر يروشالمي، عن اعطاء توجيهات بفتح تحقيق في الشرطة العسكرية. المبرر الرئيسي هو أنه لا يوجد اشتباه بارتكاب مخالفة جنائية. فالجنود شهدوا بأنهم لم يشاهدوا المراسلة وأنهم وجهوا النار نحو المسلحين الذين كانوا قربها. مع ذلك، يبدو أن أحد اسباب هذا القرار هو ايضا التقدير بأن هذا التحقيق الذي سيلزم بإجراء تحقيق تحت التحذير مع الجنود المشاركين في الحدث الذي وقع اثناء نشاط عسكري، سيثير معارضة وخلافات كبيرة في الجيش وفي المجتمع الاسرائيلي. في اليمين الاسرائيلي بشكل خاص يسمع في السنوات الاخيرة انتقاد كبير على كل حالة تم فيها فتح تحقيق ضد جنود.

من المرجح أن قرار عدم فتح تحقيق جنائي، الذي لم ينشر أي بيان رسمي عنه، سيثير الانتقاد في الادارة الامريكية التي طلبت من اسرائيل استنفاد اجراءات التحقيق في الحادث. وزير الخارجية الامريكي، انطوني بلينكن، وعد في محادثة مع عائلة الصحافية بأن الولايات المتحدة ستطلب اجراء تحقيق شامل في الموضوع.

المتحدث بلسان الجيش قال ردا على ذلك بأنه "في عمليات اعتقال في مخيم جنين تم إطلاق نار واسع وغير مسيطر عليه على قوات الجيش الى جانب إطلاق مركز والقاء عبوات اصابت السيارة العسكرية وكانت قريبة من الجنود. ظروف الحادث ستتضح في تحقيق عملياتي برئاسة قائد لواء الكوماندو."

في منظمة "يوجد حكم" قالوا بأن قرار عدم فتح تحقيق في الشرطة العسكرية حول القضية يظهر بأن "جهاز انفاذ القانون العسكري لم يعد يكلف نفسه عناء القيام بتحقيق شكلي. 80 في المئة من الشكاوى التي تصل اليه يتم اغلاقها بدون اجراء تحقيق جنائي. يبدو أن اعتبارات سياسية وظاهرية تزن أكثر من السعي الى الوصول الى العدل والحقيقة. الجيش الذي يقوم بالتحقيق مع نفسه يثبت ايضا في هذه الحالة الخطيرة بأنه غير قادر أو لا يريد التحقيق بصورة نزيهة وبفعالية."

* * *

"هآرتس": اليمين في "مسيرة الأعلام" قريباً.. والمقدسيون: احتلال جديد للمدينة واستفزاز للمسلمين

بقلم: نير حسون

ترجمة: القدس العربي

قرار وزير الأمن الداخلي، عومر بارليف، وقيادة الشرطة، السماح لمسيرة الأعلام بالسير في مسارها العادي في القدس، كان قراراً متوقعاً. في الوضع السياسي الحالي، أي قرار آخر كان سيفسر على أنه خضوع ويحصل على موجات إدانة من اليمين. المسيرة التي أجريت على مدى ثلاثين سنة، تحولت إلى حدث مهم ورمزي في التقويم السنوي للصهيونية الدينية واليمين في إسرائيل. هذا الموقف لا يمكّن متخذي القرارات من تغيير مسارها أو تقييدها. هذه بالضبط هي المشكلة مع القدس.

ستخرج المسيرة من الكنيس الكبير غربي المدينة، وتسير حتى ميدان الجيش، وهناك ستنقسم: الفتيات يسرن عبر شارع يافا نحو حائط "المبكى"، والشباب سينزلون إلى شارع المظليين ويدخلون من باب العامود ويسيرون في شارع باب الواد في الحي الإسلامي، وصولاً إلى حائط "المبكى".

المرور من باب العامود يعدّ حدثاً رمزياً يفسره عشرات آلاف الشباب الفلسطينيين احتلالاً جديداً لشرقي القدس. اليهود المشاركون في المسيرة يرقصون في ساحة باب العامود، ثم تصل النشوة إلى ذروتها في المرور نفسه. في السنوات السابقة، تم التعبير عن الفرح بعدد لا يحصى من الشعارات العنصرية والعنيفة التي تم إطلاقها، ومهاجمة المارين وتخريب الممتلكات. عادة من العادات مثلاً، أن يتم الضرب بعصا العلم على أبواب الحديد للمحلات التجارية في الحي الإسلامي، التي أغلقت بالطبع بتعليمات من الشرطة.

سيسبّون العرب ويعتدون على الممتلكات ويرقصون في ساحة باب العامود قبل مرورهم بالحي الإسلامي

هكذا كان الحدث قبيحاً وعنيفاً على مدى السنين. وفي أعقاب ضغط عام وانتقاد شديد من قبل قضاة المحكمة العليا الذين طلب منهم البت في الموضوع بسبب التماسات قدمتها منظمات يسارية، بدأ المنظمون يسعون إلى تهدئة النفوس. هي جهود أثمرت، فجرت المسيرة بدون عنف تقريباً في السنوات الأخيرة. أغنيات الانتقام ودعوات الموت للعرب ما زالت تسمع، لكن يتم إسكاتها من قبل المنظمين. جزء من المحلات التجارية في الحي الإسلامي تبقى مفتوحة أثناء المسيرة. وهذا إنجاز يستحق التقدير للشرطة والمنظمين.

السكان العرب في البلدة القديمة يعتبرون المسيرة حدثاً عنيفاً واستفزازياً ومهيناً، يشوش حياتهم ويؤكد على وجود الاحتلال. حاولوا تخيل مسيرة أعلام فلسطينية تمر وهي تغني "بلادي بلادي" و"خيبر خيبر يا يهود" في شوارع الحي اليهودي. ازداد التوتر في السنوات الأخيرة بسبب مصادفة موعد المسيرة مع شهر رمضان. في السنة الماضية، وصل التوتر إلى ذروة غير مسبوقة. ففي اليوم الأول في شهر رمضان، نشرت الشرطة الحواجز في منطقة باب العامود وحدثت كل يوم مواجهات عنيفة بين الشباب الفلسطينيين ورجال الشرطة في المكان. وثمة مواجهات اندلعت أيضاً في حي الشيخ جراح القريب، هناك وقف عشرات السكان أمام الإخلاء الفوري لصالح دخول مستوطنين.

قبل يومين من المسيرة، حلت ليلة القدر وأوقفت الشرطة المصلين المسلمين في شارع رقم واحد، الذين كانوا في طريقهم إلى القدس، الأمر الذي أثار غضب الفلسطينيين. في صباح المسيرة، نشرت حماس تهديداً بإطلاق الصواريخ على إسرائيل. وتحت هذا الضغط، استجاب رئيس الحكومة في حينه، بنيامين نتنياهو، أخيراً لطلب أجهزة الأمن تغيير مسار المسيرة من باب العامود والحي الإسلامي إلى الحي اليهودي. كان القرار متأخراً جداً. فخلال المسيرة، تم إطلاق الصاروخ الأول نحو القدس، وفي المساء بدأ الجيش الإسرائيلي بعملية "حارس الأسوار".

المشكلة في مسيرة الأعلام، مثلما في أمور أخرى تتعلق بالقدس منذ 1967، هو رمزيتها. وشبيهاً بتقييد إمكانية زيارة اليهود في الحرم أو إمكانية رفع الفلسطينيين للأعلام أثناء الجنازات، فهي رمزية تسلب من متخذي القرارات إمكانية اتخاذ قرارات متزنة. الحوار حول القدس حساس ومسموم جداً، فكل قرار يقيد حرية عمل اليهود أو يمكن من زيادة قليلة لحرية الفلسطينيين باسم الحفاظ على الأمن، سيفسر على الفور كخضوع وفقدان السيادة على المدينة، والنهاية المؤكدة والقريبة للصهيونية. حتى نتنياهو، عزيز اليمين، تعرض لانتقاد شديد على قرار تغيير مسار المسيرة قليلاً. عندما يكون هذا هو الخطاب العام، فلا خيار حقيقياً أمام باراليف عدا المصادقة على المسيرة، هذا رغم الأخطار التي تكتنفها. الثمن كالعادة يدفعه المقدسيون.

* * *

"معاريف": خبراء إسرائيليون: نحن على أبواب انتفاضة ثالثة.. ويجب منعها بالقوة

بقلم: مئير ايندور

هل نقف على أبواب انتفاضة ثالثة؟ الانتفاضة الأولى في العام 1987 بدأت بالضبط مثلما يتطور الواقع الآن في الضفة والمدن المختلطة – بالمظاهرات وبالإضرابات. في حينه، بدأ هذا بموجة إضرابات تجارية في بيت ساحور ورام الله. عندما اعتقد المجتمع اليهودي بأن هذا صراع على الحقوق، كان الفلسطينيون انطلقوا إلى الطريق بالحجارة والسكاكين، بانتفاضة مع نحو 160 قتيلاً، ومع قرار في بدء مفاوضات أدت إلى اتفاقات أوسلو الرهيبة ولأكثر من 2000 قتيل وإلى الانتفاضة الثانية.

المؤشرات ذاتها تظهر هذه المرة – مظاهرات وإضرابات. وبخلاف الماضي، فإن أجزاء متسعة في الوسط العربي الإسرائيلي تلاحظ الهشاشة في الشعب اليهودي، ولا سيما النخب، وتنضم إلى الكفاح الفلسطيني. بعض من مندوبي الوسط العربي في الكنيست والحكومة يتعاطون علناً مع فتح وحماس في غزة، ممن يقودون صراعاً مشتركاً. والمسافة عن بدء انطلاقة ثالثة آخذة في القصر، برأي خبراء عسكريين وأمنيين أيضاً. من لا يرد الآن بقوة يستدعي لنفسه انتفاضة أخرى. باستثناء أنه عندما سيضطر إلى الرد بقوة أكبر وبثمن قتلى وجرحى أكثر من الطرفين.

هذا هو الدرس المستخلص من انتفاضة 2000 ومرة أخرى نكرر الخطأ ذاته. وفي حينه، لم نرد في بدايتها واتخذنا سياسة الاحتواء.

"مواجهة بقوى متدنية"، هذا ما سمّاه الضباط الذين أرسلوا للتعلم في المدارس العسكرية في الخارج، وجلبوا بدائل سياسية بدلاً من خطوة عسكرية.

نحن، متضرري الإرهاب، نتذكر هذا جيداً. فكم ضغطنا لتغيير السياسة، لم ننجح معهم، حتى بعد أن حل أريئيل شارون محل إيهود باراك في رئاسة الحكومة، انضم هو أيضاً إلى النظرية السياسية وأعلن في زيارة للجرحى بعد إحدى العمليات: "ضبط النفس هو قوة أيضاً". لم يتأثر الفلسطينيون بضبطه لنفسه أو من كونه عسكرياً عظيماً. سنة ضبط النفس كلفتنا موجة إرهاب رهيبة ومئات القتلى والجرحى حتى حملة "السوق الواقي" التي استعدنا فيها السيطرة العسكرية على مناطق "أ". لو بدأنا من قبل لوفرنا موتى وجرحى. الدرس إياه يجب أن تتعلمه الحكومة الحالية.

للمجتمع المدني اليهودي دور في منعها: بإظهار المناعة الاجتماعية، بمعرفة العدو، بكفاح لا هوادة فيه لإعطاء إسناد لقوات الأمن للعمل باستنفاد القوة، بالضبط مثلما تحدث وطالب في الجنازة ابن نوعم راز. الكفاح المدني في هذه الأيام يجب أن يحقق حرية عمل لقوات الأمن.

حيال الحكومة الحالية، المبنية على جهات تقدمية (بينها تلك التي جلبت اتفاقات أوسلو – أم الخطايا كلها) وجهات سياسية من الأحزاب العربية، يجب إقامة "الحائط الحديدي" الذي تحدث عنه جابوتنسكي، لعناية الحكومة الحالية التي في معظمها لا تتماثل مع مذهبه.

ليس كل العرب يريدون الإرهاب، فهناك كثيرون يجلسون على الجدار ويفحصون باتجاه الريح. من لا يرد الآن، فهو عملياً يشجع تجند مزيد من الشبان لدائرة الإرهاب.

على هذه الخلفية، هناك الكثير من السخافة في مطالبة وزير الأمن الداخلي عومر بار-ليف لتشكيل لجنة تحقيق في معالجة الشرطة لجناز الصحافية (إذا كانت ممكنة هذه التسمية للدعائية في شبكة التلفزيون التي تبرر الإرهاب ضد اليهود). فمخرجو الجنازة أرادوا ونجحوا في جعلها حدثاً إرهابياً وطنياً فلسطينياً، في قلب القدس، بجانب سكة القطار الخفيف الذي يخدم سكان العاصمة، وبجانب دار الحكومة والقيادة القطرية لشرطة إسرائيل.

المستشفى الفرنسي المجاور الذي جلب إليه الجثمان، احتله شباب فتح وحماس. وعلقوا على سطحه الأعلام الفلسطينية، والتقطت الصور على خلفية أعلام إسرائيل من فوق المباني المجاورة. وأعدت الحجارة للرشق في المجالات المجاورة.

كم من الوقاحة يحتاج الوقوف بوجوه علنية بجانب القيادة القطرية ورشق الشرطة بالحجارة. يجب إلغاء قرار التحقيق مع الشرطة الذين دافعوا عن أنفسهم. في المرة التالية، سيخافون العمل، وستكون والنتيجة زجاجات حارقة وإطلاق نار.

وثمة سبب آخر: ليس كل العرب يريدون الإرهاب. الحدث العنيف كان موضع استياء لمعظم رجال طاقم المستشفى الفرنسي رغم أنهم عرب. فهم لا يريدون رؤية انخفاض عدد الممرضات اليهوديات في المستشفى. في المستشفى الفرنسي قسم ولادة مهني تصله النساء من الأحياء الحريدية المجاورة أو ممن يردن الولادة في الماء والولادة الطبيعية.

لا يجب تعطيل قدرة فرض النظام مستقبلاً وترك المستشفى سائباً للسلطة الفلسطينية وترك العرب للإرهاب.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": الجماعات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة تشهد نتائج متباينة بعد ضخ الملايين في الإنتخابات التمهيدية للديمقراطيين

بقلم جيكوب ماغيد

حققت الجماعات الموالية لإسرائيل عدد من الانتصارات لمرشحي الديمقراطيين الوسطيين الذين دعمتهم في المنافسة الانتخابية التمهيدية مساء الثلاثاء في جميع أنحاء الولايات المتحدة، على الرغم من ان جماعات الضغط بدت على وشك خسارة سباق رئيسي أنفقت فيه مبالغ غير مسبوقة من أجل هزيمة ديمقراطية تقدمية.

يُنظر إلى سباقات مجلس النواب في كارولاينا الشمالية وبنسلفانيا على أنها اختبارات مبكرة للجنة العمل السياسي الجديدة التابعة للوبي "إيباك"، والتي انفقت الأموال في السباقات المنافسة بين المرشحين التقدميين، الذين ينتقدون إسرائيل بشكل متزايد، والمعارضين المعتدلين، الذين يتخذون خطا أكثر تقليديا يدعم إسرائيل.

من الصعب الإشارة إلى الملايين في جمع التبرعات – من "مشروع الديمقراطية المتحدة" التابع لإيباك، إلى جانب اللجنة الأصغر التي تنتمي إلى الأغلبية الديمقراطية اليسارية لإسرائيل – كعامل حاسم في اي من السباقات. من المؤكد أن الكثيرين يصيغونها بهذه الطريقة، ومع ذلك، فإنها تعيد إشعال الجدل حول قوانين تمويل الحملات الانتخابية.

المنطقة الأولى بولاية كارولاينا الشمالية

هزم الديمقراطي الوسطي دون ديفيس بشكل مريح التقدمية إيريكا سميث بنسبة 64.2% مقابل 31.1%، مع فرز 99% من الأصوات في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي. حصل ديفيس على 2.4 مليون دولار من الدعم من "مشروع الديمقراطية المتحدة" و437 ألف دولار أخرى من لجنة في "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل."

تجنب ديفيس إلى حد كبير الدخول في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويبدو أن التأييد الذي حصل عليه من الجماعات الموالية لإسرائيل يتعلق أكثر بخصمه، التي أيدتها "جي ستريت" وأدلت بعدة ملاحظات تنتقد معاملة إسرائيل للفلسطينيين، بالإضافة إلى التصويت ضد مشروع قانون يستهدف المقاطعين لإسرائيل عندما كانت في مجلس الشيوخ بولاية كارولاينا الشمالية.

سعت سميث للرد على الجماعات الموالية لإسرائيل، وانتقدت "إيباك" ومنظمة الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل لنشرها إعلانا زعم أن لديها علاقات وثيقة مع الجمهوريين المدعومين من ترامب. زعمت حملتها أنه تم حذف الإعلان بسبب مغالطاته، على الرغم من أن "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل" نفت أن يكون هذا هو الحال.

بعد حذف عدد من التغريدات التي نشرتها حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كانت سميث أكثر حرصا حول كيفية تأطيرها لانتقاد لجان العمل السياسي التي تعمل ضدها، وتجنب ذكرها أو ذكر إسرائيل بالاسم.

"إلى المال المظلم الذي تغمر به إيباك المنطقة الأولى في كارولاينا الشمالية بالأكاذيب"، غردت الأسبوع الماضي. "يمكنك أن تحذفني من التاريخ بأكاذيبك المريرة الملتوية، وقد تدوسني في التراب ذاته، لكن مع ذلك، مثل الغبار، سننهض."

لكن الحملة الشعبية التقدمية، والتي تفاخرت بأنها لم تأخذ أي أموال من إيباك، فشلت.

في بيان تهنئة لديفيس، قالت منظمة "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل" أن "سكان كارولينا الشمالية، والبلد ككل، سيتم خدمتهم بشكل جيد مع السناتور ديفيس – وهو محارب حرب سابق، معلم سابق، ووزير – في الكونغرس حيث سيقاتل من أجل أولوياتنا الديمقراطية، بما في ذلك العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل."

المنطقة الرابعة بولاية كارولاينا الشمالية

انتصرت سناتور الولاية فاليري فوشي المدعومة من إيباك ومنظمة "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل" على مفوضة مقاطعة دورهام نداء علام، التي كانت أول مسلمة تنتخب لمنصب ولاية كارولينا الشمالية.

مع فرز 99% من الأصوات، حصلت فوشي على 46.15%، مقارنة بـ 36.92% لعلام. وحصل على المتأهل السابق في برنامج "أميركان آيدل"، كلاي أيكن، على 7.37%.

كتقدمية متحمسة، كانت علام صريحة بشكل خاص في دعمها لحقوق الإنسان الفلسطينية، قائلة خلال حرب غزة في مايو الماضي أن المساعدة الأمريكية لإسرائيل "تُستخدم لقمع الشعب الفلسطيني."

تمكنت فوشي في وقت ما من الحصول على تأييد التجمع التقدمي لكارولاينا الشمالية، لكن هذا الأخير أعلن الشهر الماضي أنه يسحب دعمه بسبب التبرعات التي قبلتها من "إيباك."

وقال التجمع التقدمي في بيان "دعم إيباك للمتمردين واحتضان السناتور فوشي القوي لإيباك يتعارض مع قيمنا"، في إشارة إلى تأييد اللوبي المؤيد لإسرائيل لعشرات الجمهوريين الذين صوتوا لصالح إسقاط انتخاب الرئيس الأمريكي جو بايدن.

ضخ "مشروع الديمقراطية المتحدة" من إيباك مبلغ 2.1 مليون دولار نيابة عن فوشي، وأضافت منظمة منظمة "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل" مبلغ 290 ألف دولار. كما أنها كانت مدعومة من قبل "قائمة إيميلي" النسوية التابعة للمنظمة و"التجمع الأسود في الكونغرس". وتتجه الآن إلى الانتخابات العامة التي تهدف إلى استبدال النائب ديفيد برايس، الذي سيتقاعد بعد 25 عاما في الكونغرس.

الحي الثاني عشر في ولاية بنسلفانيا

بينما كانت تتقدم بأغلبية 446 صوتا فقط، مع فرز 94% من النتائج، أعلنت نائبة الدولة التقدمية سمر لي الانتصار على الوسطي ستيف إيروين، وهو محامي يهودي من بيتسبرغ.

لم يتنازل إيروين حتى الآن، على الرغم من أن النقاد تكهنوا أنه سيكون من الصعب جدا عليه التغلب على تقدم لي.

لعدة أشهر، كان يُنظر إلى لي على أنها المرشحة الأوفر حظا، قبل أن تبدأ إيباك في ضخ مبالغ غير مسبوقة من الأموال في السباق، إلى حد كبير في إعلانات هجومية ضد التقدمية التي تمتعت بدعم السناتور بيرني ساندرز والنائبة ألكساندريا أوكاسيو كورتيز.

أنفقت إيباك 2.7 مليون دولار نيابة عن إيروين وانفقت "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل" مبلغ 403 آلاف دولار إضافي.

وصفت الجماعات الموالية لإسرائيل لي بأنها معادية للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية. بينما دعمت الاجتماعية الديمقراطية حق إسرائيل في الوجود وامتنعت عن دعم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد إسرائيل، لكن قامت بمعارضة الدولة اليهودية في عدد من المناسبات.

"عندما أسمع الساسة الأمريكيين يستخدمون لازمة ان 'إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها'، ردا على الفظائع التي لا يمكن إنكارها ضد شعب مهمش، لا يسعني إلا التفكير في كيف برر الغرب دائما القوة

العشوائية وغير المتناسبة والقوة على الضعفاء والمهمشين"، هكذا غردت خلال حرب غزة في أيار/مايو الماضي.

الشهر الماضي، دعت لي إيباك في كل شيء ما عدا الاسم، وغردت قائلة: "لأسبوعين متتاليين كنت هدفا لحملة الكراهية الأكثر تكلفة لأي مرشح، من قبل لجنة إيباك الضخمة التي ترعى الجمهوريين الذين يدعمون التمرد." وأضافت، "وهؤلاء الديموقراطيون الذين يقسمون أنهم يعتقدون أن النساء السود 'يستحقن مقعدا على الطاولة' التزموا الصمت"، وأعربت عن أسفها بشأن "الهجمات العنصرية الخفية" ضدها.

إذا تم انتخاب لي البالغة من العمر 34 عاما، فإنها ستكون أول عضوة سوداء في الكونغرس من ولاية بنسلفانيا.

سباقات رئيسية أخرى

تفوق حاكم ولاية بنسلفانيا جون فيترمان على النائب كونور لامب في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية لمجلس الشيوخ بالولاية، وحصل لاحقا على تأييد الرئيس بايدن ومنظمة "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل"، حيث يهدف إلى شغل مقعد السناتور الجمهوري المتقاعد بات تومي.

لم تؤيد منظمة "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل" مرشحا في الانتخابات التمهيدية، لكنها قالت بعد ذلك ان فيترمان "تقدمي مؤيد لإسرائيل وفخور، ونحن على ثقة من أنه يتمتع بالمؤهلات والخبرة والشخصية اللازمة لمناشدة جميع بنسلفانيا لهزيمة اي متطرف وغير ديمقراطي مؤيد لترامب يرشحه الجمهوريون."

حتى بعد ظهر الأربعاء، لم يكن من الواضح من سيواجه فيترمان، حيث ظل الجمهوري قريبا جدا منه. حصل الدكتور مهمت أوز المدعوم من ترامب على 31.3% من الأصوات لصالح مدير صندوق التحوط ديف ماكورميك بنسبة 31.1%، بعد فرز 95% من الأصوات. يتطلب قانون ولاية بنسلفانيا إعادة فرز الأصوات تلقائيا عندما تقع النتائج في حدود 0.5%.

في ولاية كارولاينا الشمالية، هزم سناتور الولاية تشاك إدواردز النائبة ماديسون كاوثورن المليء بالفضائح في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري في المقاطعة الحادية عشرة، بعد أسابيع من تحول مؤسسة الحزب الجمهوري نحو النائب الجديد، حيث شنت حملة جادة لمنع إعادة انتخابه.

فاز المدعوم من إيباك ومنظمة "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل" مورغان ماكغارفي بشكل مريح في معركته التمهيدية للحزب الديمقراطي ليحل محل النائب اليهودي المتقاعد جون يارموث. في حين أنهم لم يحصلوا

اكتساحا في الانتخابات التمهيدية يوم الثلاثاء، أصدرت إيباك ومنظمة "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل" بيانات تعبر عن رضاها عن النتائج.

وقال "مشروع الديمقراطية المتحدة" أن "هذه الحملات الفائزة ترسل رسالة واضحة بأن دعم العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو سياسة جيدة وممارسة جيدة."

سلط متحدث باسم إيباك الضوء على "التأثير الكبير" الذي أحدثه لجنة العمل السياسي ولجانها الفرعية الأخرى في الفترة القصيرة منذ إنشائهما في ديسمبر الماضي.

دق إحباط التقدميين في منظمة "جي ستريت" المنافسة لإيباك جرس الإنذار ضد إنفاق اللوبي المنافس.

"هذا النوع من الإنفاق الخارجي الساحق – مدفوعا بأجندة سياسة خارجية يمينية متشددة بعيدة كل البعد عن معظم الناخبين الديمقراطيين – يتحدى بشدة أسس النظام السياسي الأمريكي. الاستراتيجية السياسية الجديدة لإيباك تشكل اختبارا عميقا لصحة الديمقراطية الأمريكية"، قال رئيس "جي ستريت" جيريمي بن-عمي.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": إسرائيل ترسل لأول مرة 2000 خوذة و500 سترة واقية إلى أوكرانيا

وزارة الدفاع تقول إنه سيتم تسليم المعدات الدفاعية إلى المنظمات المدنية؛ المساعدات هي أحدث علامة على تحول في السياسة الإسرائيلية تجاه الغزو الروسي بعد محاول إسرائيل البقاء على الحياد بداية وفي مؤشر آخر على موقفها المتغير إزاء الغزو الروسي لأوكرانيا، أرسلت إسرائيل يوم الأربعاء خوذات وسترات واقية من الرصاص لأوكرانيا قالت وزارة الدفاع أنها ستمنح لقوات الإنقاذ والمنظمات المدنية.

وقالت الوزارة في بيان إنها ستشحن 2000 خوذة و500 سترة واقية من الرصاص – وهي أول شحنة ترسلها اسرائيل منذ بدء الغزو الروسي.

منذ غزو روسيا لأوكرانيا في 24 فبراير، حاولت اسرائيل الحفاظ على علاقاتها مع موسكو ورفضت حتى وقت قريب إرسال معدات دفاعية إلى أوكرانيا – وبدلا من ذلك أرسلت أكثر من 100 طن من المساعدات الإنسانية بالإضافة إلى إنشاء مستشفى ميداني في غرب أوكرانيا لستة أسابيع.

مع ذلك، يبدو أن محاولة الحفاظ على موقف محايد قد تغيرت إلى حد ما في الأسابيع الأخيرة. وافقت اسرائيل الشهر الماضي على إرسال خوذات وسترات الواقية من الرصاص إلى عمال الطوارئ في أوكرانيا واتهمت روسيا صراحة بارتكاب جرائم حرب مع ظهور مشاهد من الفظائع في البلدات والمدن في البلاد.

توترت العلاقات بين إسرائيل وروسيا بعد ادعاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن لأدولف هتلر أصول يهودية، في محاولة للدفاع عن غزو موسكو لأوكرانيا "لاجتثاث النازية" من دولة رئيسها، فولوديمير زيلينسكي، هو بنفسه يهودي. وبينما قال مكتب رئيس الوزراء في وقت لاحق إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اعتذر لرئيس الوزراء نفتالي بينيت عن التعليقات، لم يؤكد الكرملين إصدار اعتذار.

في وقت سابق من هذا الشهر، أفادت تقارير أنه من المتوقع أن يدعم المسؤولون الإسرائيليون إرسال مساعدات عسكرية لأوكرانيا، وإن كان ذلك على مستويات رمزية، وأنهم ما زالوا يأملون في الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا؛ ومع ذلك، لم يكن هناك إعلان بهذا الشأن.

وفقا لمسؤول دبلوماسي، لن تفكر إسرائيل في إرسال أسلحة هجومية أو تكنولوجيا دفاعية متطورة، مثل نظام "القبة الحديدية" المضاد للصواريخ، لكنها ستحاول العثور على معدات يمكن التبرع بها دون إثارة أزمة مع موسكو.

ذكر زيلينسكي ومسؤولون أوكرانيون آخرون القبة الحديدية على وجه التحديد على رأس قائمة رغباتهم للمعدات الدفاعية الإسرائيلية. وقال زيلينسكي للكنيست في شهر مارس: "يعلم الجميع أن أنظمة دفاعكم الصاروخي هي الأفضل. يمكنكم بالتأكيد مساعدة شعبنا، وإنقاذ أرواح الأوكرانيين واليهود الأوكرانيين".

إن إرسال أسلحة دفاعية سيشكل تغييرا جذريا في نهج إسرائيل للحرب، على الرغم من أنها لن ترقى الى الدبابات والمدافع والطائرات والذخيرة التي يرسلها الأوروبيون والأمريكيون.

هذه الخطوة التي تحدثت عنها التقارير مدفوعة بالضغط من الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين الآخرين، الذين يريدون من إسرائيل أن تدعم إدانتها للغزو الروسي بالأفعال، وبسبب المخاوف من أن إحجام إسرائيل عن دعم أوكرانيا بشكل كامل قد يضر بالصادرات الدفاعية إذا خشيت الدول أن تفعل القدس الشيء نفسه معها في وقت الحاجة.

سجلت صادرات الدفاع الإسرائيلية رقما قياسيا بلغ 11.3 مليار دولار في عام 2021، وفقا لأرقام وزارة الدفاع الصادرة الشهر الماضي.

القناة 12: الحكومة في حالة تفكك: بدأت المعركة على منصب رئاسة الوزراء

دافنا ليئيل

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

افتتح الاجتماع الأسبوعي للكتل البرلمانية نائب رئيس الوزراء يائير لبيد بتهمة حادة ضد المعارضة ووسائل الإعلام، وقال: "لا يوجد منشقون، ولا أغلبية، ولا دراما، مجرد بيع أساطير لوسائل الإعلام، في يوم من الأيام يجب أن يفهم الجميع أن المعارضة تنشر الأكاذيب وتحاول فقط وضع "البلاد" في حالة من الفوضى، الأمر يعتمد علينا فقط"، ونظرا لأن لبيد كان مشغولًا جدًا بالبحث عن الجناة في حالة تلبس للحكومة، فقد فاتته الدراما.

فقدت عضو الكنيست غيداء ريناوي زعبي من ميرتس صبرها على طول الإجراءات في تعيينها كأول قنصلية عربية – وقررت تلقين التحالف درسًا، كما حاول هورويتش ترتيب لقاء عاجل معها ولكن دون جدوى: فقد فضلت التحدث معه عبر وسائل الإعلام.

وإذا كانت استقالة عيديت سيلمان نتيجة فشل الحكومة التي غطت أعينها عن الإشارات، في حالة زعبي لم تكن هناك حتى معلومات مبكرة عن أي نوايا لاتخاذ مثل هذه الخطوة بعيدة المدى.

هناك عدد غير قليل من أوجه التشابه بين القضيتين، وكلاهما اكتشفهما بينيت ولبيد من وسائل الإعلام: عانت الزعبي أيضًا لفترة طويلة من الضغوط المحلية (حرفيًا) والادعاءات القاسية حول أداء الحكومة، كما شعرت بالإحباط بسبب الموقف والفشل في الوفاء بالوعود التي قُطعت لها.

إعلان استقالة زعبي هو لبنة إضافية في الجدار الذي كان التحالف يأمل في منعه من السقوط، على الرغم من أنه يخفف من شأن أييليت شاكيد وأفير كارا ونير أورباخ، ويعزز الرواية القائلة إن هذه حكومة يمينية تتخذ قرارات أمنية مهمة، إلا أن التحالف ينمي الشعور بأن شد الحبل اللانهائي سيؤدي في النهاية إلى تمزقه.

لبيد الذي أعلن في فبراير عن تعيين زعبي كأول قنصلية عربية، هو الضحية الرئيسية لاستقالتها: ينص القانون صراحة على أن رئيس الوزراء الانتقالي سيكون نفتالي بينيت – باستثناء الحالة التي يصرح فيها عضوان من كتلة بينيت (من غير شكلي) دعم حل الكنيست، إذا تم حل الكنيست بفضل أصابع سيلمان وزعبي، سيبقى بينيت رئيسًا للوزراء في المرحلة الانتقالية، وسيكتشف لبيد أنه لم يصل إلى أرض الميعاد" حلمة كرئيس للوزراء" مرة أخرى.

سيحاول لبيد على الأرجح ممارسة ضغوط شديدة على زعبي حتى لا تدعم حل الكنيست وسيخاطب قلبها ولقد حاول الترويج لتعيين عضو الكنيست الذي أطاح بمشروع القانون، ومنحها مزايا، لكن أعضاء الكنيست من يمينا لن يوافقوا على تنازلات بعيدة المدى، ويفضلون على أي حال رؤية بينيت باعتباره رئيس الوزراء الانتقالي.

بعد لبيد، كانت الضحية الرئيسية أيضا ميرتس، الحزب الذي كان في صحراء المعارضة منذ 20 عامًا ربما غاب عن هناك، الحكومة السابقة التي كانت عضوا فيها، حكومة باراك لم تدم طويلا أيضا: لقد سقطت بسبب المعارك التي لا تنتهي على الدين بين ميرتس والأحزاب الحريدية المتطرفة، وكان ميرتس حينها الطرف الثاني، للاستقالة من الحكومة.

في مارس، كانوا يخشون السيناريو الذي يعيد التاريخ نفسه فيه، والآن هم قلقون للغاية من الذهاب إلى صناديق الاقتراع -خاصة عندما يكونون هم من أدى إلى حل الحكومة، وأكثر من ذلك باسم الحفاظ على المسجد الأقصى والشيخ جراح.

خلال 74 عامًا من وجودها، عرفت "إسرائيل" العديد من الحكومات – حكومات واسعة وضيقة وحتى أقلية – لكن حكومة مثل حكومة بينيت لم تدم طويلاً.

أولاً: لإنها حكومة متنوعة للغاية وغير قادرة فيما بينها على التوصل إلى تفاهمات، وثانيًا: لأنها لا تملك شبكة أمان دائمة من الخارج ستساعدها على النجاة من الاضطرابات المختلفة التي عانى منها رابين وبيرس، في حين أن حكومات الأقليات في الماضي كان بإمكانها الاعتماد على المعارضة في القضايا غير المتنازع عليها، إلا أن الأجواء السامة بين الأحزاب هذه المرة جعلت حكومة بينيت حكومة صعبة بشكل خاص، وهكذا، في الأسبوع الثاني من الدورة الصيفية للكنيست، أصبحت الحدود واضحة.

وحتى قبل إعلان الزعبي، خسرت الحكومة الأغلبية في مجال الدين والدولة، قامت القائمة المشتركة بتحالف مع الحريدين المتطرفين وجميع الإصلاحات التي كانت تم الاتفاق عليها في الائتلاف، بما في ذلك إصلاح قانون" التحول لليهودية"، وُضعت في الثلاجة، وهذا أيضًا هو سبب عدم ذرف التحالف دمعة بشأن استقالة ماتان كاهانا من وزارة الأديان لقد فهم الجميع جيدًا أنه منذ تلك اللحظة فصاعدًا، كان حكمه محكومًا عليه بالفشل.

وهذا يعني أنه حتى لو نجت الحكومة من أزمة الزعبي، فإنها ستضطر إلى العودة إلى المجالين الاجتماعي والاقتصادي هنا يجب أن يقال صراحة إن الجهة التي ستحدد السياسة الاقتصادية "لإسرائيل" من الآن فصاعدًا هم القائمة المشتركة والمنشقون – الزعبي وسيلمان: إذا أرادوا فسيتم تمرير التشريع، وإذا لم يريدوا فسيتم إلقاؤه في مزبلة التاريخ.

حتى في قوانين الأمن، فإن مساحة الحكومة للمناورة محدودة للغاية، على الرغم من التزام "راعام" بدعمهم، إلا أن الواقع يظهر أنه يفعل ذلك بدافع التردد المطلق، ويتسبب في أضرار عامة كبيرة للحكومة، كما فعل هذا الأسبوع قبل التصويت على قانون "أبعاد الدراسات."

زعبي أنقذت الليكود من صعوبة الحصول على منشق آخر، بعد أن كان يائسًا للغاية هذا الأسبوع لدرجة أنهم حاولوا التصرف بطرق جديدة، مثل الضغط على أييليت شاكيد وأعضاء "يمينا" من خلال احتضان جدعون ساعر وخلق شعور بأن الاتصالات معه تتقدم.

هناك خيار آخر يتم دراسته في حاشية نتنياهو وهو نقل الريبة البناءة وتشكيل حكومة برئاسة ياريف ليفين، على أمل أن يكون من الممكن إقناع جانتس أو ساعر بالانضمام إلى مثل هذه الخطوة، ولكن الاتصالات توقفت في المراحل الأولى بعد أن أصبح من الواضح أن هناك معارضة داخلية كبيرة داخل الليكود، ويرى أعضاء ساعر أيضًا أن ليفين رجل ثقة، ويمثل عمليا مصالح نتنياهو.

وفي حاشية بينيت التي شهدت اضطرابًا آخر قبل أسبوع، يتزايد الجدل إذ يشعر معظم مستشاري رئيس الوزراء أن الوقت يعمل لصالحه، فهو -في نظرهم – يحتاج إليه لاستعادة صورته العامة ولتحديد الجمهور الذي يستهدفه، وبشكل عام، لا أحد يعرف ما سيأتي به هذا اليوم، وكل يوم من أيام بينيت على كرسي رئيس الوزراء يبني قيادته، هذا هو سبب عدم تردده هذا الأسبوع في مواجهة نتنياهو والافتخار بتفاهماته مع "راعام" حول النقب، وهذا هو سبب ذهابه لتهدئة عائلة نعوم راز بانحناءة رغم أنه كان يعلم أنه سيتلقى الازدراء والنقد.

لكن هناك أصوات أخرى حول بينيت قريبة منه تعتقد أن كل يوم يمر يقضي على بينت وكتلة التغيير بأكملها ويمنح نتنياهو الانتخابات القادمة على طبق من ذهب، ومن وجهة نظرهم، فإن انتظار مجلس الشورى والاعتماد على الزعبي ما هي إلا وصفة مثالية للاشمئزاز العام، ولخلق الشوق للكتلة اليمينية الموحدة، حتى لو كان بينيت قادرًا على التغلب على الأزمة، فحتى المقربون منه ليسوا متأكدين من أنها تستحق العناء.

* * *

القناة ال12: مسؤولو الائتلاف: "زعبي" أنهت الحكومة وهي من أعاد "نتنياهو" إلى السلطة

يارون أفراهام

أذهل إعلان استقالة عضو الكنيست غيداء ريناوي الزعبي قادة الائتلاف؛ مما أدى إلى اضطراب سياسي دراماتيكي قد يأخذ "إسرائيل" إلى صناديق الاقتراع، كما أن كبار المسؤولين يعترفون بأن سقوط الحكومة أصبح حتمياً.

وسيوضح كبار مسؤولي التحالف لقادة أحزابهم أنهم لن يوافقوا على أي تنازلات لريناوي الزعبي التي أنهت حكومة التغيير حسب قولهم، ومنذ اللحظة التي قالت فيها في مقابلة مع النشرة الرئيسية للقناة 12 إنها وصلت إلى نقطة اللاعودة – حكمت على الحكومة بـ"الموت المؤكد" في غضون أيام، إلى أسبوعين.

من وجهة نظرها، لن تكون الحكومة قادرة على الوجود عندما تعتمد على أهوائها فيما يتعلق بالقدس أو القضايا الأمنية، وفقًا للمصادر نفسها، سيتم تسجيل عضو الكنيست عن ميرتس باعتبارها الشخص الذي أعاد نتنياهو إلى السلطة، وفقًا للقانون، إذا سقطت الحكومة بأصوات الزعبي وعيديت سيلمان – فهذا يعني أن بينيت سيبقى في المرحلة الانتقالية رئيسا للوزراء.

في غضون ذلك، قال عضو الكنيست أفير كارا "يمينا" لمصادر كان يتناقش معها بعد التطورات السياسية إنه إذا كان هناك تحركات باتجاه حل الكنيست فسوف يعمل على تشكيل حكومة يمينية في الكنيست برئاسة نتنياهو، وإذا وصل الأخير إلى 59 عضوا، فسيكون هناك ضغط شديد على أعضاء حزب "الأمل الجديد" ، ربما لإكمال 61 عضوا وليتم تشكيل حكومة أخرى.

وتحدث وزير الخارجية يائير لبيد مساء أمس مع عضو الكنيست ريناوي الزعبي، ومن المقرر أن يلتقيا الأحد المقبل، وتبين أنه لا توجد صعوبات قانونية في هذا الشأن.

في ساحة الأحزاب العربية، هناك اختلاف في المواقف بين راعام والقائمة المشتركة حول إعلان ريناوي – الزعبي، ففي القائمة المشتركة هنأوها معًا على استقالتها، وأوضحوا لها أنه سيرحب بها أيضًا من الجمهور العربي وطالبوها بإكمال الخطوة والتصويت لصالح حل الكنيست، وفي "راعام" يفهمون معاني ترحيب المشتركة ويحاولون صدها – باقتراح أن تكون زعبي على رأس قائمة الحزب في الانتخابات المقبلة.

* * *

"يسرائيل هيوم": انسحاب غيداء زعبي واحتمالية توجه إسرائيل إلى انتخابات مبكرة

ترجمة: عمار ياسر - عكا للشؤون الاسرائيلية

نشرت صحيفة "يسرائيل هيوم " العبرية، أمس الخميس، تقريرًا حول انسحاب عضوة الكنيست من حزب "ميرتس" غيداء زعبي من الائتلاف، واحتمالية توجه إسرائيل قريبًا إلى انتخابات مبكرة أخرى بعد أن يصبح التحالف أقلية في الكنيست.

وقالت الصحيفة: إن انسحاب زعبي، أدى إلى تقليص سيطرة بينيت على الكنيست الإسرائيلي المكون من 120 مقعدًا، مما قلص الائتلاف إلى 59 مقعدًا، حيث كان نائبان آخران من حزب "يمينا" قد انسحبا بالفعل من الائتلاف. انسحاب زعبي يزيد من احتمالية إجراء انتخابات برلمانية جديدة في إسرائيل بعد أقل من عام على تولي حكومة "بينيت – لبيد" السلطة. ما يجعل حكومة بينيت في وضع أكثر تعقيدًا في البرلمان، ومن المرجح أن تكافح من أجل العمل.

وفي رسالة إلى بينيت، قالت زعبي: إنها ستغادر الائتلاف لأنه غالبًا ما يتبنى مواقف قومية بشأن القضايا ذات الأهمية لناخبيها المواطنين العرب في إسرائيل، مستشهدة بالسلوك الإسرائيلي في القدس والاعتداءات على الفلسطينيين في المسجد الأقصى، فضلًا عن استمرار بناء المستوطنات، إضافة إلى حادثة اغتيال الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة والاعتداء على جنازتها وجنازة الشهيد وليد الشريف، وفق الصحيفة.

وكتبت زعبي: "كفى. لا يمكنني الاستمرار في دعم تحالف يلاحق بهذه الطريقة المخزية المجتمع الذي أتيت منه"، على حد قولها. بينيت الذي يقود حزبًا قوميًا متشددًا صغيرًا، يرأس تحالفًا غير عملي من ثمانية أحزاب متنوعة أيديولوجيًا، اجتمعوا في يونيو الماضي مع القليل من القواسم المشتركة بخلاف سعيهم للإطاحة برئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، الذي يرأس الآن المعارضة.

وكجزء من اتحادهم، اتفقوا على تنحية القضايا الخلافية، مثل الدولة الفلسطينية، والتركيز بدلاً من ذلك على مواضيع مثل جائحة فيروس كورونا والاقتصاد. وعلى الرغم من الاختلافات بين أحزاب التحالف، إلا أنهم نجحوا في تمرير الميزانية العامة للدولة، والتغلب على وباء كورونا وتعزيز العلاقات مع كل من إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن وحلفاء إسرائيل العرب.

لكن موجة التوتر الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي شهدت موجة عمليات فلسطينية تنوعت بين الطعن وإطلاق النار، إضافة إلى حملة الاعتقالات الإسرائيلية للمتظاهرين الفلسطينيين في الأقصى زعزعت استقرار التحالف، حيث جمّد رئيس "القائمة العربية الموحدة" منصور عباس عضويته في الائتلاف لفترة وجيزة بسبب الأحداث، قبل أن يعود مرة أخرى. إن رئيس الوزراء نفتالي بينيت، اتخذ خطوات عقب استقالة رئيسة الائتلاف عيديت سيلمان، لدعم التحالف ومعاقبة المنشقين.

إن نواب المعارضة يحتاجون إلى 61 صوتًا لصالح قانون حل الكنيست أو تشكيل ائتلاف حاكم بديل. لكن يبدو أن بعض أعضاء المعارضة يُعارضون إجراء انتخابات جديدة، ويبدو أنه من غير المرجح في الوقت الحالي أن يحظى نتنياهو بالدعم الكافي لإسقاط الحكومة.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": الولايات المتحدة تعرقل خطة الإعفاء من التأشيرة بسبب قيود الدخول المزمعة إلى الضفة الغربية

اعداد توبياس سيغال وجيكوب ماغيد

أعلنت إسرائيل عن قيود جديدة على دخول الأجانب، بمن فيهم أساتذة وطلاب متوجهون إلى المؤسسات الفلسطينية احتج المسؤولون الأمريكيون بشدة على سياسة إسرائيلية جديدة مخطط لها لتقييد دخول الأجانب إلى الضفة الغربية، حسبما أفادت أخبار القناة 12 يوم الأربعاء. وأفادت القناة أن مصادر داخل الإدارة ألمحت إلى أن عدم إعادة تقييم القيود واسعة النطاق، المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في يوليو، قد يؤدي إلى تأجيل عقابي أو حتى تعليق إضافة اسرائيل إلى برنامج الإعفاء من التأشيرة الأمريكية.

وفقا للقناة 12، أعرب مسؤولو بايدن عن عدم موافقتهم على الترتيب الجديد الوشيك، والذي بموجبه سيطلب من المواطنين الأجانب، بمن فيهم المواطنون الأمريكيون، الخضوع لإجراءات استجواب صارمة لدخول الضفة الغربية، بحجة أن ذلك يهدد بشدة حريتهم في السفر والحركة والعمل.

ونقل التقرير التلفزيوني عن السفارة الأمريكية قولها أنها تناقش اللوائح الجديدة الوشيكة مع السلطات الإسرائيلية وتشجع على إجراء مزيد من المناقشات قبل تنفيذها؛ ولم تؤكد أي صلة بقضية برنامج الإعفاء من تأشيرة الولايات المتحدة.

على مر السنين، فرضت إسرائيل قيود مختلفة على المواطنين غير الإسرائيليين الذين يرغبون في دخول الضفة الغربية، اعتمادا على الوضع الأمني والأسباب المعلنة للمسافر لدخول المنطقة.

في شباط/فبراير، أصدر مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق الفلسطينية، وهو الهيئة العسكرية التي تعمل كحلقة وصل مع الفلسطينيين، وثيقة طويلة من 62 صفحة (97 صفحة في نسختها الإنجليزية) توضح بالتفصيل السياسات الأخيرة للسماح للأجانب بدخول الضفة الغربية.

الوثيقة، التي تحل محل نسخة موجزة من أربع صفحات، تتوسع بشكل كبير في بروتوكول الدخول للأجانب، مما يجعل العملية التي يحتاجون إليها أطول وأكثر تعقيدا.

تؤثر القيود الجديدة على المواطنين الأجانب الذين يأتون للتدريس أو الدراسة أو العمل في المدن الفلسطينية الواقعة في الضفة الغربية، وكذلك الأجانب الذين يتزوجون من فلسطينيين أو فلسطينيين يحملون جنسية مزدوجة ويزورون أقاربهم داخل الضفة الغربية. على سبيل المثال، تحدد القواعد الجديدة عدد أساتذة التعليم العالي والباحثين المسموح لهم بدخول الضفة الغربية إلى 100 في أي وقت، بينما الحد الأقصى للطلاب الأجانب سيكون 150.

سيحتاج المحاضرون الذين يسعون إلى المرور عبر إسرائيل إلى الضفة الغربية إلى إثبات أنهم "يساهمون بشكل كبير في التعلم الأكاديمي، أو في اقتصاد المنطقة، أو في تعزيز التعاون الإقليمي والسلام".

وحتى في هذه الحالة، قد يتم إبعادهم، إذا لم يقتنع مسؤول مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق الذي يلتقوا به عند المعبر.

سيُطلب من الفلسطينيين الذين يحملون جواز سفر أجنبي كتابة أسماء وأرقام هوية أفراد الأسرة الذين يعتزمون زيارتهم وكذلك تحديد ما إذا كانوا "يمتلكون أو يطالبون بالميراث في المنطقة".

جادل النقاد بأن اللوائح الجديدة تتحدى الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وتهدف إلى تقليل عدد المسافرين الأجانب إلى المنطقة من خلال فرض المزيد من الحواجز البيروقراطية.

"تؤثر السياسة الجديدة على مناطق واسعة من المجتمع الفلسطيني وتخلق بشكل أساسي وضعا تصل فيه إسرائيل إلى ما ينبغي أن يكون قرارات مستقلة للسلطات الفلسطينية"، هذا ما قالته المحامية المقدسية ليورا بيكور لمنظمة الديمقراطية للعالم العربي الآن غير الحكومية.

"كانت السياسة السابقة موجودة في السجلات لسنوات عديدة، حيث كانت تنظم فئات الأجانب التي يمكنهم دخول الضفة الغربية والفترات التي يمكنهم البقاء فيها. منذ حوالي عام 2014، أصبح مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق الفلسطينية صارما للغاية فيما يتعلق بتنفيذ السياسة وبدأ في الأساس في ابتكار معايير جديدة تماما لا توجد في أي مكان في السياسة"، أضافت.

كان من المقرر بالأصل أن تدخل القواعد الجديدة حيز التنفيذ في 20 مايو/أيار، لكن مكتب تنسيق اعمال الحكومة في المناطق الفلسطينية أرجأ تنفيذها حتى يوليو/تموز، في مواجهة عدة دعاوى قضائية رفعتها جماعات حقوق الإنسان، بما في ذلك منظمة "بشور".

صرح مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق أنه سيتم اختبار البرنامج باعتباره "تجريبيا" لمدة عامين قبل جعله رسميا، وأشار إلى أنه تم بالفعل إجراء تحسينات وتعديلات على أجزاء معينة منه.

الجهود الإسرائيلية لتصبح الطرف الأربعين في برنامج الإعفاء من التأشيرة الأمريكية جارية منذ سنوات. لقد حصلت على دفعة العام الماضي عندما أخبر الرئيس الأمريكي جو بايدن رئيس الوزراء نفتالي بينيت أن هذا شيء يريد أن ينفذه، وأنه قد أصدر تعليماته إلى طاقمه للقيام بدورهم في القيام بذلك.

وقال السفير الأمريكي لدى إسرائيل توم ناديس للتايمز أوف إسرائيل في شهر فبراير أنه يأمل في أن تضاف إسرائيل إلى البرنامج بحلول نهاية عام 2022.

في الوقت الحالي، يتطلب القانون الأمريكي من الإسرائيليين التقدم للحصول على تأشيرة قبل سفرهم إلى الولايات المتحدة – وهي عملية تستغرق غالبا شهورا، حيث تتطلب تحديد موعد في السفارة الأمريكية لإجراء مقابلة للخلفية، حيث يسعى الموظفون القنصليون لضمان ان لا يتطلع المسافرون إلى البقاء في الولايات المتحدة إلى أجل غير مسمى أو العمل بشكل غير قانوني.

يوم الثلاثاء، قدم الكنيست التشريع المطلوب لدخول إسرائيل إلى برنامج الإعفاء من التأشيرة. يمنح مشروع القانون المقدم من خلال القراءة الأولى السلطات الأمريكية وصولا محدودا إلى السجلات الجنائية الإسرائيلية

من أجل الفصل في طلبات التأشيرة. وهي واحدة من عدة تشريعات يتعين على الدول تمريرها للانضمام إلى برنامج الإعفاء من التأشيرة.

لكن هذا التطور هو خطوة صغيرة إلى حد ما في العملية، حيث لا يزال تشريع الكنيست بحاجة إلى المرور من خلال ثلاث قراءات أخرى. علاوة على ذلك، لا تزال هناك عقبات أكبر بكثير لخفض معدل رفض طلبات التأشيرة إلى أقل من 3% وضمان المعاملة بالمثل للأمريكيين الفلسطينيين عند المعابر الحدودية الإسرائيلية.

* * *